

الخصخصة هي الحل

قرائات في الواقع الاقتصادي العراقي

■ د . المهندس
ماجد الساعدي

الخصخصة هي للخلاص من المنشآت الخاسرة والمتوقفة؟ ولماذا نتوقع إقبال المستثمرين على شراء المؤسسات الخاسرة؟ من خلال خبرتنا مع الخصخصة خلال الـ ٣٠ سنة الماضية وشرائنا للعديد من الشركات التي تم خصخصتها في العالم العربي لم يتم طرح أي شركة للاستثمار وهي خاسرة أو متعثرة بل تم طرح الشركات الربحية والتي فيها المجال للتطوير والتوسعة وتعظيم أنتاجها و بالتالي زيادة قيمتها السوقية وإسهمها المالية وتحسين منتجاتها وظروف العاملين بها . لقد تم مناقشة هذه النجاحات مع

يتداول كثيرا هذه الأيام احاديث في مجتمع الاعمال في بغداد حول نية الحكومة العراقية لتفعيل وتطبيق سياسة الخصخصة الاقتصادية او التشاركية مع القطاع الخاص لمشاريع ومصانع وخدمات تملكها الدولة وتحويل ملكيتها وإدارتها الى القطاع الخاص ضمن برنامج منظم وبإشراف البنك الدولي . لكنني في نفس الوقت اسمع الكثير عن ان هذه السياسة الاقتصادية المعروفة دوليا ستطبق على المؤسسات المتعثرة أو الخاسرة أو المتوقفة عن العمل ولا اعرف سبب الإصرار على ان مفهوم

التعويضات اللازمة دفعها للعماله المستغنى عنها (وهي كبيرة عادة) ومنحهم التقاعد المبكر مقابل ان توفر له الحكومة اما :

- ١- إعفاءات ضريبية طويلة الامد أو
 - ٢- عقود حصرية لشراء المنتج لسنوات يتفق عليها أو
 - ٣- تزويد مجاني أو مخفض للطاقة أو
 - ٤- التعاقد على شراء منتجات الشركة لاستهلاك الدولة أو
 - ٥- منح أراضي مجانية لتوسعة المنشآت
-

الخ من الحلول المتوفرة والممكن ابتكارها اعتمادا على نوع الاستثمار وقيمه وأهميته الاستراتيجية للدولة .

ان التخلص من العماله الحكومية الفائضة وتحويلها لمسؤولية القطاع الخاص لها انعكاسات ايجابية كبيرة وموثره على الميزانية التشغيلية للدولة :

- ١- تقليص النفقات والرواتب الملتزمة بها هذه المنشآت
- ٢- إعطاء الفرصة لخلق فرص عمل جديدة للشباب العاطل عن العمل
- ٣- ارضاء العاملين الذين تم تسريحهم واعطائهم الفرصة لبدأ بعمل جديد ومثمر وناجح

اغلب السادة الوزراء في الحكومات السابقة والحالية وضرورة الأمام بكيفية تسويق الشركات المنوي خصصتها وعرضها للمستثمرين بشكل علمي وجيد ومغري قبل طرحها للخصخصة أو اعادة الهيكلة .

اما فيما يتعلق بالعماله وحقوقها فهذا موضوع يتم الاتفاق عليه بين الطرفين وله حلول كثيرة وابداعية مارسناها ونجحنا بها في كل الشركات التي استحوذنا عليها في عمليات الخصخصة وليس هنالك خطر الا ستغناء عن العماله الفائده بدون التعويضات المناسبة التي ترضي العامل ورب العمل .

ان موضوع العماله وما يحتاجه المستثمر من عدد حقيقي لتحقيق عملية إنتاجية مربحة وفعاله هو من اهم المعوقات التي تعرقل عمليات الخصخصة .

ان المتعارف عليه عالميا ان الحكومات لايمكنها فرض إعداد العاملين في الشركات المطروحة للخصخصة الا بالاتفاق مع المستثمر ، وسوف يلجأ المستثمر للتخلص من إعداد العاملين الفائضين عن حاجته الفعلية وهذا الإجراء ممكن ان يتم بالتنسيق مع الحكومة وان يتحمل المستثمر مبالغ

ان جوهر المشكلة في الاقتصاد العراقي الحالي هو انعدام الهوية . واعني بذلك عدم وضوح الرؤيا حول ماهية وجنسية الاقتصاد ، فالشعارات والاطروحات السياسية والاقتصادية الرسمية تتحدث عن السوق المفتوح والاقتصاد الحر المبني على العرض والطلب لكن التنفيذ الفعلي والفكر الاداري لهذه العملية لا يزال اشتراكيا بحثا واحادي القطب كما عرفناه منذ ١٩٥٨ .

التغيير يجب ان يكون حقيقيا ويقوده اصحاب المدرسة الحديثة في الاقتصاد متزامنا مع تشريعات وقوانين تخفف تدريجيا سيطرة الدولة على الفعاليات الاقتصادية وفسح المجال لها للنمو حسب متطلبات السوق .

باستغلال المبالغ التي استلموها من التعويضات .

٤- خلق سوق تنافسي للصناعات والخدمات وتطوير القطاع الخاص العراقي مما ينعكس إيجابيا على نوعية المنتج والخدمات المقدمة للمواطن .

ان ما ورد أعلاه يحتاج الى قرار سياسي جريء ، فبدون وجود إرادة سياسية واقتصادية وفريق عمل مؤمن بفكرة الخصخصة ويحترم القطاع الخاص المبدع ولديه المعرفة والأدوات لتطبيق هذه العملية الجراحية القيصرية للاقتصاد العراقي لا يمكن ان ينجح صاحب القرار بإعادة هيكلة الاقتصاد وتخفيض العجز المالي وزيادة معدل النمو كما نريد و كما يطلب البنك الدولي والمنطق العلمي